

المحاضرة الحادية عشر (محاضرة الأسبوع الثاني عشر)

المشاكل الاقتصادية للتعاونيات الزراعية

يواجه القطاع الزراعي العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق حركة التنمية الزراعية في مصر. وبالرغم من الجهود المبذولة من جانب الدولة في مواجهة العديد من هذه المشكلات، فإن إصلاح التعاونيات الزراعية وتفعيل دورها وتوسيع مجالات أنشطتها يمكن أن يساهم بشكل إيجابي وفعال في حل العديد من مشاكل الزراعة في مصر، وفي مقدمتها مشكلة الدراسة المتعلقة بديون الفلاح، ونقص المعروض من الأسمدة، والدورة الزراعية، وتسعير الحاصلات الزراعية مما يتطلب ضرورة مواجهتها والتغلب عليها.

وقد ينظر البعض إلي التعاون الزراعي علي أنه خليط متداخل من الأنظمة التملكية المختلفة، فالمزارع التعاونية تجمع بين مزايا الملكية الجماعية والملكية الفردية، فمن مزايا الملكية الفردية تمتع الفرد بحق التصرف وما يصاحب ذلك من إحساس بالسيادة علي أرضه في نظام الاستغلال الزراعي للأرض وبما يتفق مع نظام الاكتفاء الذاتي له من الغذاء والأعلاف الخضراء لمواشيه وأسلوب التكثيف والتحميل الزراعي الذي يحقق له أعلى دخل ممكن علي المستوي الفردي بغض النظر عن المصلحة الجماعية والآثار المترتبة علي الزراعة بالمخالفة بين التجميعات الزراعية بالحوض الواحد والتي تحقق التركيب المحصولي التأشير المستهدف للدولة. وعليه يمكن القول أن نظام الملكية المشتركة من خلال النظام التعاوني يحتاج إلي تعاون وفكر مجتمعي حتى يمكن تحقيق مزايا السعة المزرعية المثلي من خلال وحدة الإدارة التعاونية الجادة التي تحقق وتنفذ سياسة مزرعية تجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع.

أولاً: مشاكل الفلاح المصري المتعلقة بالجمعيات التعاونية

وتتضمن عدد من المشكلات منها:

1- مشكلة ديون الفلاح وإعادة هيكلتها

المحاضرة الحادية عشر (محاضرة الأسبوع الثاني عشر)

حيث يرى الخبراء أن كل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الفلاح المصري حاليا جاءت نتيجة للتطبيق السيئ لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وعدم قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بديونه تجاه الدول الأخرى. وترجع العوامل الرئيسية لتفاقم هذه المشكلة إلى:

أ- السياسة الزراعية:

- ان المتأمل والمحلل للسياسة الزراعية المصرية الحالية يمكن ان يستنتج انه لا توجد سياسة زراعية وأن وجدت فيوجد بها من القصور والخلل وعدم الوضوح والتخبط ما يكفل تدهور الزراعة المصرية، ولهذا فان الجزء الأكبر من اسباب تعثر المزارعين مع بنوك القرى يرجع في المقام الاول الى قصور وفشل السياسة الزراعية وغياب السياسات التسويقية والسياسات التصديرية وفشل سياسات التسعير للمحاصيل الاستراتيجية عن حماية المزارع من انخفاض السعر وأسعار الضمان مما الحق الضرر بهم وتعجزهم عن سداد مديوناتهم لبنوك القرى بل والخطر احجامهم عن زراعة هذه المحاصيل مما أدى إلي تفاقم الخسائر على المستوى القومى.

ب- السياسات البنكية ومنها:

- انحراف البنك عن أهداف تأسيسه
- ممارسة البنك أساليب احتكارية صعبة علي الفلاحين تمثلت في أخذ توقيعات الفلاحين علي شيكات بيضاء وتدوير القروض بصرف قروض جديدة لتسديد القروض القديمة مما أدى الي تضخم القروض بسبب الفوائد المرتفعة وخضم جزء من القروض كادخار للفلاحين إجباريا
- غياب الكوادر الفنية الادارية والمصرفية والرقابية
- صعوبة الحصول على القروض وكثرة الاجراءات والضمانات التي يطلبها البنك .
- عدم توفر اجهزة متخصصة ببنوك القرى لتقديم المشورة الفنية والبحثية ودراسات الجدوى للمشروعات التي يقوم بها المزارع مما يعرضها للفشل والخسارة وتراكم الديون على المقترضين.
- غياب الرقابة على استخدامات القروض وانخفاض نسبة التحصيل.

المحاضرة الحادية عشر (محاضرة الأسبوع الثاني عشر)

ج- المزارعين المتعاملين مع البنك:

- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري لدى المزارعين بسبب ارتفاع الامية وقصور برامج الإرشاد في هذه المجالات.
- توجيه معظم القروض الى اغراض غير التي صرفت من اجلها، وذلك لصغر قيمة القروض المعطاه وقصورها عن اقامة مشروعات انتاجية لصغر الحيازات المقدمة كضمان للبنك،
- عزوف الزراع عن التعامل مع الجمعيات التعاونية .
- عدم معرفة الزراع لحساباتهم مع بنك القرية بسبب الامية والوقوع في استغلال موظفي البنك.
- نقص الخبرة الائتمانية لدى المزارعين خاصة فيما يتعلق بمواعيد سداد القروض، وقيمة الفوائد المستحقة عليها وفترات السماح التي يمكن الحصول عليها

2- مشكلة نقص المعروض من الأسمدة:

تعتبر الأسمدة الكيماوية من عناصر الإنتاج الرئيسية في الزراعة المصرية وفي العالم، وتعتبر مشكله نقص المعروض المحلي من الأسمدة الزراعية من المشكلات الهامة التي تواجه المزارع في الخمس سنوات الماضية، حيث أن الأسمدة أحد أهم العوامل الرئيسية لزيادة الإنتاج الزراعي، وذلك بعد فقدان التربة المصرية لعناصر التسميد الرئيسية والثانوية التي كانت تتوافر بشكل طبيعي قبل بناء السد العالي.

ويمكن تناول مشكلة الأسمدة من خلال المحاور الآتية:

أ- التسويق وموسمية نقص المعروض من الأسمدة:

ب- ارتفاع أسعار الأسمدة المحلية:

ج- سياسية الحكومة الاحتكارية:

3- مشكلة الدّورة الزراعيّة Rotation des Cultures :

المحاضرة الحادية عشر (محاضرة الأسبوع الثاني عشر)

"الدورة الزراعية" هي نظام تعاقب المحاصيل الزراعية فوق قطعة محدودة من الأرض في مدة زمنية معينة، وتسمى الدورة الزراعية عموماً باسم محصولها الرئيسي، وتقدر مدتها بعدد السنين التي تمضي لحين إعادة زراعة المحصول الرئيسي مرة أخرى في القطعة نفسها من الأرض¹.

ومن المؤسف انه قد تم الغاء العمل بنظام الدورة الزراعية رسمياً على مستوى الجمهورية منذ 15 عاماً ، وقد وصف قرار بالغاء الدورة الزراعية من جانب المتخصصين كان قراراً عشوائياً ولم تسبقه الدراسات الكافية نظراً لأن تعدد زراعات الحوض الواحد يؤدي لانتشار الأمراض بين النباتات ولا يسمح بانتظام عمليات الري.

أما بالنسبة لدور الجمعية الزراعية في إعادة العمل بالدورة الزراعية فيتمثل في:

- الاتصال المباشر بالمزارعين وتوفير الإرشاد الزراعي والعلماء الزراعيين لكي يقتنع المزارع بفائدة إدخال أرضه داخل نطاق دورة زراعية معينة لأن الفلاح مالم يشعر بأنه سوف يجد عائداً مجزياً للزراعة فلن يتجاوب.
- تحفيز الفلاح من خلال توفير مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة التي لا يتم توزيعها إلا من خلال التعاونيات وكذلك التقاوى والمبيدات بأسعار مدعومة بالإضافة إلى خفض فوائد القروض بمعدل 1% عن سعر الفائدة السائد مع توفير التمويل للمشروعات الاستثمارية للملتزمين بالدورة الزراعية².
- القضاء على التفنت الحيازي

4- مشكلة تسعير الحاصلات الزراعية:

حدث شيئان أثروا على الفلاح والقطاع الزراعي سلبياً:

أ- تحرير أسعار المحاصيل

ب- تحرير مستلزمات الإنتاج

5- مشكلة تفنت الحيازة:

المحاضرة الحادية عشر (محاضرة الأسبوع الثاني عشر)

تفتتت الحيازة الزراعية فى مصر أصبح خطرا يهدد الإنتاج الزراعى والتنمية الزراعية وهذا يتطلب تجميع الحيازات القزمية التى تبعثرت من خلال التوريث خاصة، وترجع أسباب التفتت الحيازي وفقا للعديد من الدراسات المتخصصة الى مايلي3:

- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مع محدودية الأرض الزراعية، مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد وبالتالي متوسط الحيازة الزراعية.
- إصدار الدولة لقوانين الاصلاح الزراعى واستيلاء الدولة على الأراضى الزراعية التى تزيد على الحد الأقصى وتوزيعها على صغار المزارعين من 2 الى 5 أفدنة مما أدى الى تفتت المساحات الكبيرة الى مساحات صغيرة.
- قوانين التوريث ومانتج عنها من توزيع ملكية الفرد بعد وفاته على عدد من الأشخاص ولجوء البعض الى بيع نصيبهم الى أفراد آخرين.
- تبعثر المساحات التى يحوزها الفرد سواء بالملك أو الإيجار وتباعدها عن بعضها فى مناطق مختلفة ومتناثرة مع زراعة القطعة الواحدة بعدد من المحاصيل.

ثانياً: المشكلات الهيكلية للجمعيات التعاونية الزراعية

- 1- زيادة عملية التحكم الإداري من قبل الحكومة والذي أدى إلى تقليص دور التعاونيات الزراعية سواء كان بالنسبة لعملية التسويق الزراعي أو عملية الائتمان الزراعي، حيث تم سحب تلك الاختصاصات من الجمعيات التعاونية إلى البنوك التعاونية الزراعية وعلى رأسها بنك التنمية والائتمان الزراعي⁴.
- 2- عدم وجود رقابة فعالة على الأراضى الزراعية، الأمر الذي يرجع إلى عدم وجود حصر دقيق للأراضى الزراعية من قبل التعاونيات مما يؤدي إلى التوسع في عمليات التجريف والبناء على الأراضى الزراعية.
- 3- عدم وجود ممثلين من الفلاحين والمزارعين داخل التعاونيات وحصر العاملين فى تلك الجمعيات على موظفين إداريين سواء من وزارة الزراعة أو المحافظة الذين يقومون بعمليات بيع لمستلزمات

المحاضرة الحادية عشر (محاضرة الأسبوع الثاني عشر)

الإنتاج المخصصة للفلاحين بطريقة غير قانونية لتجار السوق السوداء، مما يدفع الفلاحين الشراء من هؤلاء التجار بأسعار مرتفعة أو اللجوء إلى مصادر مجهولة للحصول على مستلزمات الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكلفة المحاصيل وتعسر المزارعين في سداد ديونهم وإنتاج محاصيل رديئة لا تصلح للتصدير أو الاستهلاك المحلي فيتم تسويقها بأسعار متدنية بالسوق المحلي وحصول المزارع علي هامش ربح بسيط أن وجد.

النقاط الأساسية في مجال تطوير التعاونيات الزراعية وإعادة هيكلتها :

- 1) ضرورة إعادة تنظيم التعاونيات الزراعية المصرية من جديد لكي تستطيع أن تحقق أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة.
- 2) أن تعطي الحكومة المزيد من الاهتمام للتعاونيات وإصلاح التشريعات التعاونية لتواكب التغيرات التي تمر بها البلاد.
- 3) إتباع أساليب الإدارة المتطورة وأن يتمتع القائمين علي إدارة التعاونيات بالكفاءة العالية.
- 4) اهتمام الجمعيات بتوجيه الأعضاء للمشاركة الفعالة في صياغة خطط الإنتاج الزراعي مع توفير المعلومات للمزارعين والحزم التكنولوجية للإنتاج الزراعي، علاوة علي تقديم الإرشاد الزراعي.
- 5) أن تدار المنظمة التعاونية بالطريقة التي يراها أعضاؤها مناسبة لبرامج عملهم في إطار اللوائح والقوانين، مع مراعاة أنها مؤسسة تنموية لها أهداف اقتصادية واجتماعية دون تدخل من الحكومة بطريقة مباشرة.